

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

الجزء الرفيع المستوى

البند ٥ من جدول الأعمال

الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة عام ٢٠١٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموضوع السنوي "من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية"

الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٨ عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"

نحن، الوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،

١ - نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، لفائدة جميع الناس في كل مكان، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛

٢ - نؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة تحويلية عالمية محورها الإنسان وأن أهدافها للتنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

٣ - نؤكد من جديد جميع المبادئ المعترف بها في خطة عام ٢٠٣٠، ونشدد على أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونعرب عن القلق من أن الفقر لا يزال يشكل السبب الرئيسي للجوع على الصعيد العالمي وأن عدد الذين يعانون من نقص التغذية قد زاد منذ عام ٢٠١٥، إلى ما يُقدَّر

(١) قرار الجمعية العامة ٧٠/١.



بـ ٨١٥ مليون في عام ٢٠١٦. ويعد القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي أمراً أساسياً للتنمية المستدامة. ونشدد على أهمية اتخاذ تدابير جماعية ومحددة الهدف من أجل القضاء على الفقر؛

٤ - نؤكد من جديد التزامنا بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢)، التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها، وتساعد في تأطير غايات وسائل تنفيذها من خلال سياسات وإجراءات ملموسة. ونرحب بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثالث المعني بمتابعة تمويل التنمية ونأخذ في الاعتبار استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي^(٣)؛

٥ - نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ المعنون "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" ندعو إلى تنفيذه على نحو كامل ومبكر من أجل تحسين الدعم المقدم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٦ - نؤكد أنه بعد انقضاء ثلاث سنوات منذ بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ قد أحرز تقدم في بعض أهداف وغايات التنمية المستدامة، ولكنه لم يكن بالسرعة المطلوبة لتحقيق هذه الخطة الطموحة وكان متفاوتاً فيما بين البلدان والمناطق. ويجب أن نعمل على وجه السرعة بإحراز تقدم نحو تحقيق جميع الغايات، وبخاصة تلك التي لها أجل في عام ٢٠٢٠؛

٧ - نشدد على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيضطلع بالدور الرئيسي في الإشراف على عمليات متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضه على الصعيد العالمي. ونشير إلى الإعلانين الوزاريين اللذين اعتمدهما المنتدى في عامي ٢٠١٦^(٤) و ٢٠١٧^(٥). ونتطلع إلى انعقاد المنتدى برعاية المجلس في عام ٢٠١٩ والجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والسبعين ونذكر أهميته للحفاظ على قوة الدفع السياسية دعماً لخطة عام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى التقرير العالمي للتنمية المستدامة الذي يصدر كل أربع سنوات، والذي سيسترشد به المنتدى لعام ٢٠١٩ وسيُعزز الصلة بين العلم والسياسات على جميع المستويات؛

٨ - نخطط علماً بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(٦)؛

٩ - نرحب بالعمل التحضيري الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجانه الفنية والإقليمية، في إطار موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، ونقر بالمساهمات التي قدمتها أجزاء دورات المجلس ومنتدياته. ونسلم بأن اللجان الإقليمية تتيح فرصاً مفيدة للتعلم وإجراء الاستعراضات وتقاسم أفضل الممارسات والحوار فيما بين الأقران. ونرحب بالنتائج الرئيسية للدورة الثالثة

(٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٣) انظر E/FFDF/2018/3

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ٣ (A/71/3)، الفصل الخامس، الفرع ١٠.

(٥) المرجع نفسه، الدورة الثانية والسبعون، الملحق رقم ٣ (A/72/3)، الفصل السادس، الفرع ١٠.

(٦) E/2018/64.

لجمعية الأمم المتحدة للبيئة^(٧). ونقدر الإسهامات والدراية الفنية لجميع البرامج المواضيعية ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء؛

١٠ - نشيد بالبلدان الـ ٤٦^(٨) التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، ونشدد على أهمية تبادل أفضل الممارسات وتقديم المساعدة المتاحة على بناء القدرات الوطنية للمتابعة والاستعراض. وتسلط الاستعراضات الضوء على أهمية الفعالية والتنسيق في الحكومة، بما في ذلك على الصعيدين دون الوطني والمحلي، حسب الاقتضاء، وكذلك وضع السياسات القائمة على الأدلة والتنمية القائمة على الابتكار التي تستند إلى بيانات عالية الجودة وجيدة التوقيت وموثوقة ومصنفة. ونشجع جميع البلدان على الاستفادة من الدروس المستفادة من عمليات الاستعراض هذه لتعزيز التنفيذ على الصعيد المحلي وتقديم الدعم من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الدولي، ونشجع جميع البلدان التي لم تجر استعراضا وطنيا طوعيا بعد على أن تفعل ذلك؛

١١ - نؤكد أن الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب يعد جوهر خطة عام ٢٠٣٠ وينبغي أن يكون مبدأ توجيهيا على جميع المستويات من أجل نقل العالم إلى مسار يتسم بالمرونة والاستدامة. وعدم تخلف أحد عن الركب يتطلب تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص الضعفاء، بل أيضا دعم تمكينهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. ويشمل من تراعى احتياجاتهم في خطة عام ٢٠٣٠ جميع الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة (الذين يعيش أكثر من ٨٠ في المائة منهم في فقر)، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنين، وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئين والمشردين داخليا، والمهاجرين والسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، والشعوب في المناطق المتضررة من الإرهاب والنزاع؛

١٢ - نسلم بأنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام وأمن وبأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر من دون التنمية المستدامة. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بالحاجة إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة وجامعة توفر المساواة في الوصول إلى العدالة وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى سيادة القانون الفعالة والحكم الرشيد على جميع المستويات وعلى مؤسسات فعالة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. وتتناول خطة عام ٢٠٣٠ العوامل التي تقود إلى نشوب العنف وانعدام الأمن واستشراء الظلم، كانهدام المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفق الأموال والأسلحة بطرق غير مشروعة. ويجب علينا أن نضع جهودنا من أجل تسوية النزاعات أو منع نشوبها ومؤازرة البلدان التي تمر بمراحل ما بعد النزاع، بوسائل منها كفالة إشراك المرأة في عمليات بناء السلام وإرساء دعائم الدولة. وندعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، من أجل إزالة العقبات التي تحول دون تمام أعمال حق تقرير المصير بالنسبة للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والتي ما زالت تؤثر سلبا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئتها أيضا؛

(٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ٢٥ (A/73/25)، المرفق.

(٨) أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأيرلندا، وباراغواي، والبحرين، وبنين، وبوتان، وبولندا، وتوغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسويسرا، وغينيا، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، وكندا، وكولومبيا، وكيريباس، ولافتيا، ولبنان، وليتوانيا، ومالطة، ومالي، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنيجر، وهنغاريا، واليونان، ودولة فلسطين.

١٣ - نؤكد أن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والسلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز، أمر أساسي للالتزامنا بألا يتخلف عن الركب أحد. ويشمل التزامنا أيضاً احترام تنوع الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي، وتكافؤ الفرص، بما يتيح الأعمال الكامل للإمكانيات البشرية والمساهمة في تحقيق الازدهار العميم. ونحن ملتزمون بعالم يستثمر في أبنائه وشبابه، ويتعرض فيه كل طفل متحرراً من كل أشكال العنف والاستغلال. ونتصور عالماً يتاح فيه لكل امرأة وفتاة التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين وتُزال فيه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهما. وسوف نسعى جاهدين من أجل عالم تكون فيه الشابات والشباب هم العوامل الرئيسية للتغيير، الذي تدعمه ثقافة الابتكار والاستدامة والشمولية، لإتاحة بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم في عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإبداع والإشراك الاجتماعي للجميع وتلبي فيه احتياجات أشد الفئات ضعفاً؛

١٤ - نؤكد التزامنا بعالم يتمتع فيه كل بلد بنمو اقتصادي مطرد ومستدام يشمل الجميع، تتوافر فيه فرص العمل الكريم للجميع، وعالم يتسنى فيه للابتكار والتصنيع والتعاون في سبيل بناء القدرة الإنتاجية تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ونؤكد ضرورة تعزيز ربط البنى التحتية بإجراءات ملموسة ومن خلال تعظيم أوجه التآزر في التخطيط للبنى التحتية وتطويرها، من أجل إقامة مجتمعات قادرة على الصمود؛

١٥ - نلاحظ أن خطة عام ٢٠٣٠ تغطي بقبول جميع البلدان وتسري على الجميع، مع مراعاة اختلاف الواقع المعيش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية. ونسلم بأن أشد البلدان ضعفاً، وبلدان منها على وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، تستحق اهتماماً خاصاً، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضاً تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل؛

١٦ - نؤكد مجدداً التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال التام لحقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات. وبغية تحقيق مجتمعات شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على الصمود، فإننا ندعو إلى تولي النساء القيادة ومشاركتهن الكاملة والفعالة وعلى قدم المساواة في صنع القرار لوضع ميزانيات السياسات والبرامج التي تؤثر في رفاههن وسبل عيشهن وقدرتهن على الصمود، وتنفيذها ورصدها، ونحن ندرك أن عدم المساواة في الأدوار الجنسانية بحسبها ينعكس في تحمل النساء النصيب الأكبر من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي يسفر عن تخلف المرأة عن الركب في الاقتصاد والمجالات الأخرى. ونكرر الإعراب عن الحاجة الملحة إلى ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأراضي والموارد الطبيعية والتحكم فيها. ونؤكد من جديد التزامنا بمنع العنف الجنساني والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي والممارسات الضارة والتصدي لها. وستعزز جهودنا الصلات بين الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف. ويتسم تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ببالغ الأهمية؛

١٧ - نسلم بأن تطوير رأس المال البشري اللازم لبناء مجتمعات مستدامة ومرنة يجب أن يبدأ بالاستثمار في جميع الأطفال والمراهقين والشباب، وصون حقوقهم وضمان أن يتعرعوا منذ مرحلة الطفولة المبكرة في بيئة آمنة، خالية من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الإهمال والإيذاء والاستغلال، ومن خلال القضاء على جميع الممارسات الضارة. وفي هذا الصدد، نشير إلى إعلان بوينس آيرس بشأن عمل الأطفال والعمل القسري وتشغيل الشباب. وباعتبار أن الأطفال والمراهقين والشباب عناصر بالغة

الأهمية في التغيير وروادا لخطوة عام ٢٠٣٠ للأجيال الحالية والمقبلة، فإننا نؤكد أهمية إشراكهم ودعم مشاركتهم الهادفة، ولا سيما من هم أكثر عرضة للحرمان والتهميش منهم، في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وتمكينهم من خلال توفير المعلومات والمعارف عن التنمية المستدامة والوعي بها. ونلتزم بإدراج منظورات الشباب في وضع وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة وكفالة إعطاء الأولوية لتعليم الشباب وتنمية مهاراتهم والعمل اللائق لهم؛

١٨ - نؤكد أن البيانات والإحصاءات العالية الجودة والسهلة المنال والحسنة التوقيت والموثوقة تكتسي أهمية محورية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونحث البلدان على مواصلة تعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في جمع وإعداد ونشر وتحليل واستخدام البيانات والإحصاءات الجيدة، والمصنفة بحسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص المهمة في السياقات الوطنية. ونرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن عمل اللجنة الإحصائية؛

١٩ - نؤكد أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقه تُثقل على نحو غير متناسب كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ونذكر أن سنة ٢٠١٧ كانت إحدى السنوات الثلاث الأكثر حرارة في التاريخ، إذ تجاوز متوسط درجة الحرارة مستويات ما قبل الثورة الصناعية بما يعادل ١,١ درجة مئوية. ونذكر الحاجة إلى التصدي على نحو فعال وتدرجي للخطر الداهم الذي يشكله تغير المناخ، استناداً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة. ونرحب باتفاق باريس^(٩) وبدء نفاذه في وقت مبكر، ونشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه تنفيذاً تاماً، ونشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٠) التي لم تودع بعد صكوك تصديقها عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونذكر أوجه التآزر القائمة بين تنفيذ اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠. ونسلم بأهمية مواصلة تقاسم الدعم والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتعزيز القدرة على الصمود. ونشدد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة. ونبرز أهمية الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ؛

٢٠ - نعيد تأكيد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(١١) ونسلم بأن العمل نحو إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود يتطلب اتباع نهج واع بمخاطر الكوارث. وندعو إلى اتخاذ استراتيجيات متكاملة تشجع على الاتساق في تنفيذ إطار سينداي وخطة عام ٢٠٣٠ وتعزيز الجهود الرامية إلى دمج إدارة مخاطر الكوارث في استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء؛

٢١ - نلتزم باحتضان التنوع في المدن والمستوطنات البشرية من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، والحوار والتفاهم فيما بين الثقافات، والتسامح، والاحترام المتبادل، والمساواة بين الجنسين، والابتكار، ومباشرة الأعمال الحرة، والشمولية، وهوية جميع الناس وسلامتهم وكرامتهم، وكذلك تعزيز الصلاحية

(٩) انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](https://www.un.org/News/Press/docs/2015/10/20151010_FCCC_CP10_Add1.html)، القرار ١/م-٢١، المرفق.

(١٠) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(١١) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

للعيش، وإقامة اقتصاد حضري نابض بالحياة. ونلتزم أيضاً باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تعزيز مؤسساتنا المحلية للتعديدية والتعايش السلمي في مجتمعات متزايدة التنوع والتعدد الثقافي؛

٢٢ - نكرر تأكيد أن الاستعراض الذي أجريناه في عام ٢٠١٨ يشدد على أهداف التنمية المستدامة ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٧، والطابع المتكامل والعالمي وغير القابل للتجزئة الذي تتسم به الأهداف يحتم علينا أن نولي اهتماما خاصا للاستفادة من أوجه التآزر والفوائد المشتركة على نطاق جميع أبعاد التنمية المستدامة، مع القيام في نفس الوقت بتفادي التنازلات أو التقليل منها إلى أدنى حد؛

٢٣ - نلاحظ مع القلق أن ٨٤٤ مليون شخص يفتقرون إلى أبسط خدمات المياه، وأن ٢,١ بليون شخص يفتقرون إلى سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة في مرافق تكون متاحة عند الحاجة إليها وخالية من التلوث، وأن ٤,٥ بلايين شخص يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي المدارة بصورة مأمونة، وأن ٨٩٢ مليون شخص لا يزالون يمارسون التغوط في العراء. وتلوث المياه يؤثر، من بين أمور أخرى، على جودة المياه والصحة العامة والبيئة والحد من توافر المياه في العالم الذي فقد ٧٠ في المائة من أراضيه الرطبة خلال القرن الماضي. ويتجاوز الإجهاد المائي نسبة ٧٠ في المائة في بعض البلدان والمناطق. ولا يزال نقص التمويل يمنع البلدان من تلبية الغايات الوطنية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتعد إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وضمان المشاركة العامة الجيدة النوعية والإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات أمورا أساسية لمعالجة هذه المسائل بفعالية. ونحن نهدف إلى زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وتوزيع موارد المياه، ونشدد على ضرورة التصدي لتحديات ندرة المياه. ونلتزم بتحسين التعاون عبر الحدود في المياه العابرة للحدود. ولتحقيق تعميم الوصول الشامل والمستدام إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والقضاء على التغوط في العراء، سيلزم قدر كبير من الاستثمار الطويل الأجل وبناء القدرات، ولا سيما في المناطق الحضرية السريعة النمو. وإن تعزيز القدرة المؤسسية للسلطات المحلية ودون الوطنية والوطنية، حسب الاقتضاء، لإدارة وتنظيم نظم الصرف الصحي مسألة ذات أولوية عليا. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نولي اهتماما خاصا لضمان سبل الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في الإدارة الصحية في حالات الطمث والأشخاص ذوي الإعاقة، دون النيل من سلامتهم وكرامتهم. وتعد القيادة السياسية للتوعية بالحاح المسألة واتخاذ إجراءات ملموسة وتعاون جميع أصحاب المصلحة من الأمور الأساسية. ونحن نحبب بمنظومة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان في جهودها، وفقا للخطط والأولويات الوطنية. ونرحب بالعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، ونخطط علما بالتقارير والأفرقة الأخرى المتصلة بالمياه ونتائج مؤتمرات المياه الرئيسية^(١٢)؛

٢٤ - نلاحظ مع القلق أن أكثر من بليون شخص يعيشون حاليا بدون كهرباء، مما يحول دون النمو الاقتصادي وإيجاد فرص بصورة مجدية. وثمة ثلاثة بلايين شخص يفتقرون إلى حلول للطهي النظيف ويتعرضون لمستويات خطيرة من تلوث الهواء الداخلي، مما يتسبب في حوالي ٣,٨ ملايين حالة وفاة مبكرة

(١٢) الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمياه، المعنون "الحفاظ على كل قطرة ماء: خطة للعمل من أجل المياه"، آلية الأمم المتحدة للمياه، تقرير توليفي في إطار الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي؛ والفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ ومنتدى المياه العالمي الثامن، الذي عقد في برازيليا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨؛ والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨ الذي عقدته الأمم المتحدة وطاجيكستان، في دوشانبي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

سنويا، حيث تكون النساء والأطفال هم الأكثر تعرضا للخطر. ويشجعنا أن نحول نظم الطاقة في العالم يتسارع بفضل التقدم المحرز في التكنولوجيا والانخفاض السريع في تكلفة الطاقة المتجددة ونشر حلول لامركزية أقل تكلفة، ودعم السياسات، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة، وتقاسم أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية، بوصفه منظمة دولية، ونوه بالعمل المستمر للوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية ورفع مستويات الاستثمار والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة لزيادة فرص الوصول، وفق شروط متفق عليها، لصالح بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. ونلتزم بتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة. ونحيب بالحكومات وجميع أصحاب المصلحة إلى جعل حلول الطهي النظيف ذات أولوية وإلى سد الفجوة في الحصول على الكهرباء عن طريق تسخير إمكانيات حلول الطاقة المتجددة اللامركزية. ونؤيد الحلول التي تتماشى مع احتياجات الناس والتي تدعم الأنشطة الاقتصادية المحلية مثل الاستخدام المنتج للطاقة. ونحيب بالحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى التعجيل بوتيرة الانتقال نحو الطاقة المتجددة، لا سيما في قطاعات الاستخدام النهائي، مثل النقل والمباني والزراعة والصناعة، ووتيرة الكفاءة في استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك شبكات التدفئة والتبريد. ونؤكد من جديد التزامنا بتزويد إعانات الوقود الأحفوري غير الكفوءة مع مراعاة الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية. ومن الأهمية بمكان أيضا زيادة بناء القدرات، والبحث والتطوير، بأساليب تشمل تقاسم الخبرات والبيانات وتشجيع الابتكار والاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة في جميع قطاعات الاقتصاد، وندعم نشر الطاقة المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية؛

٢٥ - نقر بأنه، بسبب التحضر السريع، يواجه العديد من المدن والسلطات المحلية تحديات في توفير السكن اللائق والبنى التحتية القادرة على الصمود لدعم النمو المتزايد لسكانها في مواجهة تحديات الفقر في المناطق الحضرية والاستبعاد الاجتماعي والتفاوت المكاني والاكتظاظ والنزاع والجريمة والعنف وضعف الهياكل الأساسية وضعف الخدمات الأساسية والتدهور البيئي والتلوث. وتزيد تدفقات الهجرة والتشريد القسري من تفاقم هذه التحديات الحضرية. وقد زاد ضعف المدن أمام الأوبئة والكوارث وآثار تغير المناخ بسبب النمو السكاني السريع والتحضر العشوائي. ونلاحظ بقلق أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة قد زاد ليلبلغ ٨٨١ مليون شخص على الصعيد العالمي. وفي العديد من المدن لا يزال السكان يتنفسون هواء لا يستوفي المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لنوعية الهواء فيما يتعلق بمقدار جسيمات الهواء، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية، وزيادة خطر الوفيات المبكرة. ولا يزال الحد من النفايات الصلبة وإدارتها بفعالية يمثلان تحديًا في العديد من المناطق، إذ تخلف النفايات التي لا يجري جمعها في المدن آثارا كبيرة وضارة، بما في ذلك التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على صحة السكان وعلى البيئة. ونؤكد أن المدن يمكن أن تكون عوامل تغيير إيجابي، ومحفزات للإدماج، ومراكز قوة للنمو الاقتصادي المنصف والمستدام. ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال للخطة الحضرية الجديدة^(١٣) في الوقت المناسب. وسنحتضن التنمية القائمة على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الرقمية والتكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إدارة المدن على نحو أكثر فعالية

(١٣) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

بصورة شاملة، بما في ذلك نظم النقل الذكية والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد وطرق جديدة للكفاءة في استهلاك الطاقة وإدارة النفايات. ونشدد كذلك على الحاجة إلى تعزيز القدرات التقنية والإدارية للسلطات المحلية والمدن من أجل وضع وتنفيذ سياسات تخطيط حضري مستدامة ومتكاملة ومتعددة القطاعات وواعية بالمخاطر. وينبغي أن يكون بناء القدرة على الصمود أمراً ميسوراً التكلفة مع خفض الحوافز الاقتصادية للتنمية غير المستدامة. وندعو إلى تعزيز الأطر المعيارية والتنظيمية للحد من مخاطر الكوارث في المناطق الحضرية، بما في ذلك تحسين وتنفيذ خطط استخدام الأراضي وقوانين البناء، ودعم تطوير نظم الإنذار المبكر، من أجل زيادة القدرة على التحمل، لا سيما بالنسبة لأشد البلدان ضعفاً. ونشدد على أهمية التخطيط والتصميم الحضريين والإقليميين المتكاملين في الأجل الطويل، حيث نؤكد أن المدن لا ينبغي أن تُطوّر بمعزل عن المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية المحيطة بها وينبغي أن تعتمد نهجاً مستدامة محوراً الإنسان ومراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية ومتكاملة تجاه التنمية الحضرية والإقليمية؛

٢٦ - نلاحظ مع القلق أن فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد لا يزال يشكل تحدياً. وفي حين أن عدداً متزايداً من البلدان قد وضع سياسات ومبادرات وطنية متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات، فينبغي توسيع نطاق الجهود المبذولة. ولا بد من زيادة كفاءة استخدام الموارد باعتماد نهج دورة الحياة، ابتداءً من خفض الموارد المستخدمة في مرحلتي الاستخراج والإنتاج وحتى إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، بأساليب منها نشر الابتكار في التكنولوجيا والمعايير، بما في ذلك ما يتعلق بجودة المواد. ونقر باستعراض منتصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٤)، بما في ذلك تطوير شبكة "كوكب واحد"، وهي آلية لتنفيذ الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة. وسنواصل التعجيل بالعمل من أجل تنفيذ الإطار العشري للبرامج. ونهيب بجميع أصحاب المصلحة إلى اعتماد نهج النظم الغذائية المستدامة ووضع استراتيجيات وابتكارات فعالة للحد من خسائر ونفايات الأغذية. وأما النظم الغذائية المرنة والمستدامة والشاملة التي تؤدي إلى حماية الموارد الطبيعية وتعزيزها واستعادتها، وإلى دعم سبل العيش الريفية والحضرية، وتوفير إمكانية الحصول على الأطعمة المغذية من صغار المنتجين، فيجب أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ونشدد على التحديات المتصلة بالنفايات البلاستيكية، وخاصة في المحيطات. وسنشجع أنماط العيش المستدامة من خلال تزويد المستهلكين بمعلومات موثوقة عن الاستدامة وزيادة التثقيف والتوعية وتيسير إعادة التفكير وإعادة استخدام وإعادة التدوير والاستعادة وإعادة التصنيع لأي منتجات وخدمات ومنع توليد النفايات والحد منه. وندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق غايات الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة حياتها بحلول عام ٢٠٢٠ وما بعده؛

٢٧ - نؤكد أن الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية تعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين رفاه الإنسان. ونذكر أن تغير المناخ، وفقدان الموائل والأنواع الغريبة الغازية، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، والتصحر، وقطع الأشجار غير القانوني، وتغير استخدام الأراضي، وصيد الأحياء البرية غير المشروع، والتلوث، والتحضر تعد محركات عالمية لفقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. وفي حين أن المناطق المحمية في الغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية آخذة في الازدياد، وقد تباطأت إزالة الغابات، فلا تزال أوجه أخرى لحفظ النظم

الأرضية بحاجة إلى جهود مُعجّلة ترمي إلى حفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتحسين إنتاجية الأراضي. ونسلم بأن نجاح الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي يعتمد على إجراءات تتخذها جميع القطاعات، مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، والحراجة، وصيد الأسماك، والسياحة، والتوسع الحضري، والصناعة التحويلية والصناعات التحضيرية، والصحة، والهياكل الأساسية، والتعدين، وتطوير الطاقة، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في جميع هذه القطاعات، ودون إدراجها في الخطط الوطنية والاستراتيجيات المحلية. ونلتزم بتنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٢٠. وسنعزيز الجهود المبذولة على جميع الأصعدة لمواجهة التصحر وتدهور الأراضي، وتحت التربة والجفاف، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه، التي تعتبر أهم التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ونحث الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على توسيع نطاق النهج المتكاملة لإدارة المناظر الطبيعية لدى التخطيط لاستخدام الأراضي واتخاذ القرارات داخل الولايات القضائية وفيما بينها بطريقة تشاركية وشفافة. وسنضعف الجهود الرامية إلى تيسير الاستثمار في البرامج التي تراعي المنظور الجنساني لمعالجة مشاكل إزالة الغابات، وتدهور الأراضي، والتصحر، والجفاف، والعواصف الرملية والتربة، وفقدان التنوع البيولوجي، وندرة المياه، بأساليب منها تنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(١٥)، وصك الأمم المتحدة المتعلقة بالغابات^(١٦)، وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي^(١٧)، وتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وسنعمل على تحسين الرصد والإبلاغ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستشعار عن بعد بغية التصدي، على وجه الخصوص، لقطع الأشجار غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية، بما في ذلك الصيد غير المشروع. ونهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين إلى تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١٨)، كإطار لتحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي؛

٢٨ - نسلم بأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة أمران مطلوبان لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة. ومع أن التحسن في الاقتصاد العالمي قد استند إلى التقدم المحرز في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا، فإنه لا يزال عرضة للتقلبات المالية والاقتصادية ولم يكن توزّع المكاسب متساويا فيما بين البلدان والمناطق. وستتخذ إجراءات عملية وفورية بهدف تهيئة البيئة المؤاتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ونحن نكرس أنفسنا جماعيا للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وإلى تعاون مثمر للجميع يمكن أن يعود بمكاسب مجدية على كل البلدان وجميع المناطق في العالم. ونلاحظ التقدم المحرز في تعبئة الموارد المحلية، على أساس مبدأ الملكية الوطنية، ولكننا نؤكد استمرار وجود ثغرات كبيرة على مستوى التعبئة فيما بين كثير من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة النمو. ونسلم بأهمية الإدارة المالية العامة من أجل تعزيز تعبئة الموارد المحلية ونشجع على منحها

(١٥) انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٥/٧١.

(١٦) انظر قرار الجمعية العامة ٩٨/٦٢ و ١٩٩/٧٠.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، القرار عاشر/٢، المرفق.

(١٨) ICCD/COP(13)/21/Add.1، المقرر ٧/م-١٣، المرفق.

الأولية في جميع أنواع التعاون الإنمائي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم التقني. وينبغي أن تكون الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي الدولي جهودا عالمية من حيث النهج والنطاق، وأن تراعي تماما احتياجات وقدرات البلدان كافة، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية. ونلاحظ تنامي قوة الدفع التي تولدها الاستثمارات والأنشطة المالية المستدامة، بما في ذلك الاستثمارات المؤثرة، وندعو الشركات الخاصة إلى اعتماد الممارسات المستدامة التي تعزز القيمة في الأجل الطويل. ونشدد على أن إعادة تخصيص نسبة مئوية صغيرة من الأصول الخاضعة للإدارة لأغراض الاستثمارات الجيدة طويلة الأجل في مجال التنمية المستدامة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتشجعنا تلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزتها، وحققت الهدف البالغ ١٥-٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته، ونهيب بجميع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم كل فيما يخصه. ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعالته وأثره، وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقييد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها. ونرحب بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه. ونذكر أنه من الأهمية بمكان أيضا أن ندمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث ضمن برامج المساعدة الإنمائية وتمويل البنى التحتية، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار الواجب للوقاية وبما يتماشى مع إطار سندي. وسنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى قواعد محدّدة ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك لتحرير التجارة بصورة مجدية. ونلاحظ بقلق تفاقم التحديات الناشئة فيما يتعلق بديون البلدان النامية، مما يزيد من صعوبة التحديات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندعو إلى زيادة الشفافية، من جانب المدينين والدائنين على حد سواء. ومن شأن الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات وتعزيز أطر السياسات العامة وتحسين تبادل المعلومات أن تساعد على تفادي حالات جديدة من المديونية المفرطة. ونسلم بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل باعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. وسنواصل تعزيز تنسيق واتساق السياسات دوليا لتعزيز الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، وسنعمل أيضا على الوقاية من مخاطر الأزمات المالية والتخفيف من آثارها. ونرحب بالتقدم المحرز في إصلاح الأنظمة المالية الدولية ولننتزم بتنفيذ الإصلاحات المتفاوض بشأنها مع التزام اليقظة في مراقبة العواقب غير المقصودة والحاجة إلى تحقيق التوازن بين أهداف الوصول إلى الائتمان من جهة والاستقرار المالي من جهة ثانية. ونحن ندرك قصور الاستجابة المالية التي يتيحها النظام الدولي للكوارث بوجه عام والحاجة إلى آليات أفضل للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها قبل وقوعها، وإلى أدوات الصرف السريع في مرحلة ما بعد الكوارث. ونرحب ببدء عمل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا في تركيا، الذي تحققت بإنشائه أولى غايات التنمية المستدامة، الغاية ١٧-٨، وأحرز تقدم صوب تفعيل آلية تيسير التكنولوجيا، ونشجع جميع الشركاء الإنمائيين على تقديم المساعدة المالية والتقنية لضمان تنفيذها الكامل والفعال؛

٢٩ - نشدد على الدور الحاسم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وننوه بما تنطوي عليه التكنولوجيا، الحالية والناشئة على حد سواء، من إمكانات لإحداث تحول إيجابي، وكذلك ما تطرحه من تحديات ومخاطر ينبغي معالجتها من خلال وضع السياسات والأطر التنظيمية

المناسبة والتعاون الدولي، والعمل مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث وسائر أصحاب المصلحة. ولا تزال ثمة فجوة رقمية كبيرة قائمة، بين البلدان وداخلها، وبين المرأة والرجل، وبين الفتيات والفتيان. ونشدد على ضرورة العمل بشكل استباقي من أجل تفادي تفاقم التفاوت فيما بين البلدان وداخلها في السنوات القادمة، وأن الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة لا ينبغي أن يغشي بصرنا عن تعهدنا بعدم ترك أي أحد خلف الركب؛

٣٠ - نسعى إلى اتخاذ خطوات مستمرة وملموسة وفورية لتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وستكون هذه الشراكات مهمة لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونؤكد أن اتساق السياسات وهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة يتطلبان مشاركة جميع أصحاب المصلحة وبشكلان مفتاح بناء مجتمعات مستدامة ومرنة وتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، نقر بدور القطاع الخاص بوصفه شريكا إنمائيا بالغ الأهمية ورائدا للتمكين من تحقيق الأهداف. ويمكن للقطاع الخاص إيجاد فرص العمل اللائق، وتشجيع الحلول المبتكرة للتحديات الإنمائية، وتحسين حزم المهارات بما يتماشى مع الطفرات التكنولوجية الجديدة، وتوفير السلع والخدمات الميسورة التكلفة للهياكل الأساسية ومشاكل الطاقة؛

٣١ - نتعهد بتكثيف جهودنا واتخاذ ما يلزم من إجراءات جريئة من أجل التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وبناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في كل مكان، والوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب أولا، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

الجلسة العامة ٤٩

١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨